

# مقالات وآراء

## نصف سكان لبنان... غير لبنانيين!

للمعالم الأجنبية، التي بدأت في الثمانينات بتقطع، وتطورت لاحقاً إلى عمالة منظمة وموسعة حين ارتفع عدد البلاد التي يستقدم منها لبنان، عبر وزارة العمل ومكاتب الاستخدام، آلاف العمال، ويضاف إليهم العمال غير الشرعيين أيضاً.

### الإحصاءات:

يحصي الأمن العام اللبناني وجود العرب والأجانب في لبنان وفق الإقامة الصالحة وغير الصالحة (أي التي لم يحدّد أصحابها إقامتهم رسمياً). والإحصاء الذي حصلت عليه «الأخبار» يبين الآتي:

يوجد في لبنان 329,648 عربياً وأجانباً من ذوي الإقامة الرسمية وغير الرسمية. وهذا لا يشمل بطبيعة الحال النزوح السوري أو الفلسطيني أو العراقي أو

الداخليين خلسة والمقيمين من دون إقامات. ويبلغ عدد الدول التي لها رعايا في لبنان، بإقامات صالحة أو غير صالحة، 188 دولة من أذربيجان إلى أريتريا وأفريقيا الوسطى والجزائر والأردن وباكستان وتايواند وبوركينا فاسو ورومانيا وشاطى العاج والكاميرون وغامبيا ونيجيريا وغيرها. أما الجنسيات الأكثر عدداً في لبنان فهي: إثيوبي (154,963)، بنغلادش (74012)، الفلبيني (24875)، مصر (21675)، سريلانكا (10733)، الهند (9733)، السودان (2955)، كينيا (2548)، غانا (2312)، نيبال (1737)، الكاميرون (1392)، توغو (1303)، جزر الملغاش (1248).

ويشير تعداد الأمن العام إلى وجود فلسطينيين من سوريا ولبنان ومصر واليمن، وتختلف طبيعة الفئات التي ينتمي إليها المسجلون بين فئة أولى وثانية وثالثة، وتعنى الأولى بالموظفين في شركات أو أصحاب عمل برخص رسمية (مثلاً الولايات المتحدة

365، وبريطانيا

التمتة في الصفحة 8



متعددي الجنسيات. فهو شهد أولاً موجات اللجوء الفلسطيني منذ نكبتى 1948 و1967، ومن ثم المرحلة التي تلت أيلول الأسود، والموجات اللاحقة والترحيل خلال حرب لبنان الطويلة، وصولاً إلى حرب سوريا التي ساهمت في هجرة جديدة للاجئين مخيمات سوريا من الفلسطينيين، وهم أيضاً نوعان: مسجلون لدى وكالة

«أنروا»، وغير مسجلين. ثم أتت موجة الهجرة العراقية، التي تمت على مرحلتين: ما قبل سقوط الرئيس العراقي صدام حسين وما بعده، إضافة إلى حركة تهريب ناشطة من دول أفريقية عبر شبكات متخصصة، كما كانت حال العمال المصريين الذين كانوا يتسللون من مصر والسودان إلى سوريا ولبنان، قبل الحرب السورية، وصولاً إلى النزوح الكثيف للسوريين إلى لبنان، وهم أيضاً فئات: المسجلون لدى الوكالات الدولية وغير المسجلين، عدا عن دخولوا في صورة شرعية ومن دخلوا في صورة غير شرعية ممن يصعب إحصاؤهم. في موازاة اللجوء، فتح لبنان حدوده

بيد الأراضي داخلياً، والضجة التي أثبتت حولها لاعتبارات طائفية ومذهبية. وقد أشارت دراسة أجراها المركز الماروني للوثيق والأبحاث حول تملك الأجانب في لبنان عام 2010 إلى أن السعودية والكويت وقطر والإمارات تتصدر قائمة هؤلاء، فيما ساهمت الحرب السورية في رفع نسبة تملك السوريين عقارياً.

وفي وقت يعيش فيه لبنان هواجس مختلفة، ينبغي السؤال عن كيفية مقاربة الوضع السياسي والأمني من دون تشرية «البنية التحتية» لسكان لبنان: من يعيش فيه وأين، وما هي نسب الجرائم، وما هي الآثار التي يخلفها وجود جنسيات متنوعة على هذا البلد، ولا سيما بعدما تبين أن نحو ثلاثة ملايين غير لبناني يعيشون على أرضه، وهم يضيفون إلى البلد مشكلات وأعباء في مقابل الخدمات التي يقدمها العمال منهم، علماً بأن قطاع العمالة الأجنبية يحتاج هو الآخر إلى تنظيم وإلى إحصاءات دقيقة وضبط الأجهزة الرسمية المختصة له. عرف لبنان موجات استقبال لاجئين

الكثيف، علماً بأن مرسوم التجنيس الرقم 5274 الصادر في 20 حزيران 1994 جس 220 ألفاً غير لبنانيين، أصبح عددهم اليوم بين 350 ألفاً و400 ألف. من يعيش في لبنان، ومن هم سكانه فعلاً، ومن الذين يملكون فيه، ومن هم الذين يقعون في سجنونه، ومن الذين يدخلون إليه ويخرجون؟

قد يكون مسلسل الجرائم الأخيرة التي اشتهبها نازحين سوريين كانوا وراءها، فتح العيون أكثر على هذا الملف الحساس. لكن لبنان يعيش منذ سنوات على إيقاع فتح ملفات حساسة ومن ثم إغلاقها، من دون معالجتها بجديّة. هكذا فتح ملف تملك الأجانب في لبنان، وملفات بيع الأراضي لغير اللبنانيين، ونشرت إحصاءات عن الأراضي والشقق والأبنية التي بيعت بالمئات في مختلف المحافظات. وهذا الملف يفترض أن يعني جميع اللبنانيين، لجهة الحفاظ على الأرض كجزء من الحفاظ على الهوية، ولا سيما أنه لا يستهدف فئة أو طائفة، ويتناول حصراً حركة البيع لغير اللبنانيين وليس حركة

### بقلم: هيام القصيفي

55 في المئة من النازحين السوريين يقيمون في شقق و15 في المئة في مخيمات والبقية في مواقع عمل

بين أن يكون لبنان بلد هجرة، أو أن يكون بلد الاستيطان الذي رفضه رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون، فرق كبير. لأن لبنان اليوم يتحول تدريجاً إلى بلد استيطان لمئات وآلاف غير اللبنانيين المنتشرين في محافظات كلها، فيما هو يبحث عن أبنائه في بلاد الانتشار.

يعيش لبنان اليوم مرحلة النزوح السوري، وسط مطالبات بتنظيم هذا النزوح وعودة من يقدر من النازحين إلى بلادهم من جهة، وحملة مناهضة تشنها جمعيات حقوق الإنسان ومتضامنون معها لأسباب سياسية تغلب في كثير من الأحيان على الدوافع الإنسانية، من جهة أخرى. لكن ملف النزوح السوري، على خطورته وضرورة معالجته بجديّة بعيداً عن الشعارات والشعارات المضادة، ليس سوى أحد الوجوه الأساسية التي تطبع هوية لبنان ووجوده ومستقبله والمشكلات الاجتماعية والأمنية المترامية من دون حلول جذرية.

في كلمته في القمة العربية التي انعقدت في عمان في آذار/مارس الماضي، عبّر رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون عن رفض التوطن بمختلف وجوهه، مشيراً إلى أن لبنان بلد الهجرة لا يمكن أن يكون بلد الاستيطان. هذه الحقيقة العلمية التي يدركها خبراء في الديموغرافيا والتاريخ، نظراً إلى وضع لبنان ومحدودية موارده الطبيعية والخضات الأمنية التي يعرفها كل عقد من الزمن، تحولت اليوم عكسها، إذ بات لبنان بلد الاستيطان لجنسيات من 188 دولة، عدا عن النزوح السوري والفلسطيني

## إن المقالات المنشورة تعبر عن آراء كاتبها ولا تعكس بالضرورة رأي جريدة "النور"

### اليونيسكو: فرصة أخرى ضاعت من العرب

### الرؤساء الاستخباراتيون.. وعبرة أميركية - روسية من التاريخ!

من الاحتلال العراقي في مطلع تسعينيات القرن العشرين، لم تقتصر على دق المسامير الأوّل في نعش نظام الرئيس الراحل صدام حسين وحسب، ولا على توفير المناخ الأمثل لإرساء أسس الوجود العسكري الأمريكي بالقرب منابع النفط في منطقة الخليج العربي، بل أدت أيضاً إلى شفاء الجنود الأميركيين ممّا كان يُسمّى في عقد السبعينيات بـ "العقدة الفيينامية" التي حالت دون قيام الولايات المتحدة بالدخول في حروب خارجية على مدى قرابة العشرين عاماً، باستثناء المجازفة التي أقدم عليها الرئيس دونالد ريغان لدى إرسال جنود البحرية الأميركية (المارينز) على رأس القوات المتعددة الجنسيات إلى لبنان عام 1983، ومن ثمّ لدى القيام بغزو جزيرة غرينادا اللاتينية من أجل ردّ الاعتبار إلى هيبه مؤسسته العسكرية في أعقاب تعرّض مقرّ المارينز لعملية التفجير الشهيرة في بيروت، وهي المجازفة التي أذكر أنها حفرتني وقتذاك على كتابة تحقيق صحافيّ تحت عنوان: "غرّق المارينز في بحر بيروت.. فسبح ريغان في مياه الكاريبي".

وإذا كان الرئيس بوش الأب قد وصل إلى البيت الأبيض في أعقاب انتهاء ولاية الرئيس ريغان، ليتسنى له على الفور التفوق في إعادة تصويب إبرة بوصلة بلاده نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية، مستفيداً إلى أقصى حدّ من تداعيات تفكك الاتحاد السوفييتي خلال عهده، شأنه في ذلك شأن خلفه بيل كلينتون الذي قدر له أن يُعاصر أثناء فترة حكمه أضعف مرحلة حكم مرتّ في التاريخ الروسي الحديث في عهد الرئيس بوريس يلتسين، فإنّ الحظ على هذا المقياس لم يكن حليفاً على الإطلاق لنجله جورج دبليو، ولا للخلفين اللذين جاء بعده، أي أوباما وترامب، وذلك لاعتبار واحدٍ مؤداه أنّ الرجل الذي تسلّم مقاليد الحكم في قصر الكرملين اعتباراً من اليوم الأوّل من أيام القرن الحادي والعشرين، أي الرئيس فلاديمير بوتين، جاء في الأساس إلى عالم السياسة من مدرسة استخباراتية سوفييتية عريقة اسمها لجنة أمن الدولة (كي جي بي) التي كانت وكالة المخابرات المركزية الأميركية

التمتة في الصفحة 8

### بقلم: جمال دملج

لا يختلف اثنان على أنّ المزاياب التي تجعل الرؤساء القادمين إلى السلطة من المدارس الاستخباراتية في شتى أنحاء العالم مختلفين تمام الاختلاف عن سواهم ممّن يأتون عادةً من الأروقة السياسية أو من دوائر المال والأعمال عديدة ومتنوعة، وخصوصاً من جهة ما هو معروف عن أنّ أيّ خطوة ذات بُعد استراتيجيٍّ يُمكن أن يُقدّم عليها الرئيس المتميز أصلاً بما لديه من ملكاتٍ أمنية على درجة عالية من الاستشعار، لا بدّ من أن تكون مشبعةً في الأساس بما تستوجهه شروط المحافظة على ثباتها من دراساتٍ وتحليلاتٍ وتدقيقٍ وتمحيصٍ واحتمالاتٍ واستنتاجاتٍ، خلافاً لما سيكوّن عليه الحال في خطوات الرؤساء الآخرين، حيث غالباً ما جرت العادة، وفقاً للعديد من الشواهد التاريخية، على أن يتراوح مدى الرهان على استراتيجياتهم ما بين المواقلة وما بين المقامرة، على غرار ما حصل مع الرؤساء الأميركيين الذين تسلّموا مقاليد الحكم في البيت الأبيض منذ مطلع الألفية الثالثة، من دون المرور مستيقاً على وكالة المخابرات المركزية (سي أي إي) في لانغلي، بدءاً من جورج دبليو بوش، مروراً بباراك أوباما، ووصولاً إلى دونالد ترامب.

ولعلّ ما يعزّز الاعتقاد هنا بأهمية المدارس الاستخباراتية في تحديد مستوى الجدارة في سلوكيات الرؤساء الذين قدر لهم أن يتخرّجوا من خلف جدرانها الصلبة قبل دخولهم إلى عالم السياسة، يتمثل في أنّ عصر الذروة الذي عاشته الولايات المتحدة في مجال تنفيذ مشاريعها الاستراتيجية الكبرى بنجاح منقطع النظير، لم يكن ليُصبح متاحاً ويبلغ منتهاه خلال فترة حكم الرئيس جورج بوش الأب بين عامي 1989 و1993، على سبيل المثال وليس الحصر، لولا الخبرات التراكمية التي اكتسبها أثناء عمله بصفة مدير لوكالة المخابرات المركزية بين عامي 1976 و1977، أي أثناء فترة حكم الرئيس جيرالد فورد، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أنّ أبرز تحديات نجاح الحرب التي خاضها في إطار عملية "عاصفة الصحراء" لتحرير الكويت

واللمرة الثالثة فرصة شغل منصب المدير العام لليونسكو! كانت المرة الأولى عام 1999 حين خسر المرشح السعودي أمام المرشح الياباني، والمرة الثانية عام 2007 حين خسر المرشح المصري أمام المرشحة البلغارية. ولكنها المرة الأولى التي تحتم بها المنافسة في هذا العام بهذا الشكل العنيف، وتتطابق التصريحات والانتقادات الغربية أحياناً وغير المنصفة أحياناً أخرى، وتضيق الفرصة من بين أيدي العرب على الرغم من ترشح ثمانية مواطنين من البلدان العربية.

أضاع العرب فرصة جديدة كان يمكن أن تعزز حضورهم الثقافي والعلمي والإعلامي على المسرح العالمي، وتدعم في نفس الوقت نجاح منظمة اليونسكو بإصاف الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي والذي تجلّى في الأونة الأخيرة من خلال أولاً قرار اليونسكو الذي تجاهل الإشارة إلى الأماكن المقدسة في فلسطين بأسمائها العبرية، وكتفى بتسميتها بالاسم العربي مثل: المسجد الأقصى، والحرم الشريف، وثانياً إدراج المدينة القديمة في الخليل وقبر البطركة ضمن الأراضي الفلسطينية، وضمن قائمة التراث العالمي. هدّدت إسرائيل بالانسحاب من اليونسكو أسوة بالولايات المتحدة، وقد احتجت الأخيرة بأن هذه المنظمة متحيّزة ضد إسرائيل لتتبرر قرار انسحابها من هذه المنظمة، ولكن اليونسكو متحيّزة لمبادئها وأهدافها قبل كل شيء حتى ولو بدا للولايات المتحدة أنه تحيّز ضد إسرائيل، ويجب النظر إلى موقف اليونسكو على أنه تحيّز ضد الاحتلال الجاثم على صدر الأراضي العربية ومدينة القدس الأكثر من خمسة عقود.

هل يمكن أن نأمل من الدول العربية، وقد تمّ أخيراً انتخاب المدير العام الجديد لليونسكو، أن تضع خلافاتها جانبا، وتدعم نشاطات هذه المنظمة الدولية وعلى الأقل في هذه الظروف التي تمرّ بها المنظمة، والضعف التي تتعرض لها، والتهديدات بالانسحاب منها، فلي الأقل يمكن أن يأتي الدعم العربي كمؤشر لدعم الشعب الفلسطيني ورفض للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. والتونسية (تونس)، كما أن لمنظمة التعاون الإسلامي وكالة متخصصة مشابهة أيضا وهي: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ومقرها العاصمة المغربية (الرباط). ولو عدنا إلى موضوع انتخاب المدير العام الجديد لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمعروفة اختصاراً باسم: اليونسكو. فقد وقع اختيار أعضاء المجلس التنفيذي لليونسكو وعددهم 58 عضواً، في 13 تشرين الأول/أكتوبر، وفي مرحلة أولى، على الفرنسية (أودري أزولاي) لتولي منصب المدير العام لهذه المنظمة. وسيعرض هذا الترشيح، في مرحلة ثانية، وبتاريخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر على المؤتمر العام للمنظمة والذي يضم كل أعضائها والبالغ عددهم 195 عضواً يمثلون الدول الأعضاء في اليونسكو. ويصادق عادة المؤتمر العام على المرشح الذي يختاره المجلس التنفيذي ويتم اختياره بشكل نهائي لفترة أربع سنوات كمدير عام لهذه المنظمة الدولية. ولعله من المفيد أن نعطي فكرة عن هذه المنظمة والتي تتخذ شعاراً لها: "بناء السلام في عقول الرجال والنساء". فقد جاء تأسيسها في نهاية أعمال مؤتمر (لندن) الذي عقد في الفترة ما بين 1 إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1946، وتم التوقيع على ميثاقها التأسيسي من قبل 37 دولة شاركت في هذا المؤتمر، ودخل هذا الميثاق حيز النفاذ في نفس عام 1946، وبعد أن صادقت عليه 20 دولة كان من بينها: مصر والمملكة العربية السعودية. وتسعى اليونسكو لإطلاق حوار بين الحضارات والثقافات والشعوب على أسس احترام القيم المشتركة. أما مجالات اختصاصها، فهي: التربية، والعلوم، والثقافة، والاتصال والمعلومات. كما تعمل للإسهام، ومن خلال اختصاصاتها، لبناء السلام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وإقامة حوار بين الثقافات. وتنتهز الفرصة ليشير إلى أن لجامعة الدول العربية وكالة متخصصة مشابهة وهي: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليسكو)، ومقرها العاصمة